

هل تراجع تونس شراكتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي

سياسات أوروبا غير المتكافئة في أفريقيا قادت إلى ركود التنمية الاقتصادية



ما جدوى شراكة بلا عوائد ولا فرص عمل؟

مشكوكا في نتائجها في ظل عدم تقديم حلول جديّة لإنقاذ الاقتصاد التونسي وتكبيله بسياسة الاقتراض والديون. ويعتقد جينسون أن "العلاقة مع أوروبا لا تقوم على شراكة حقيقية، بما أن دول الاتحاد تطلب المزيد من فتح الحدود والحرية الاقتصادية للفاعلين الأوروبيين دون أن تعامل بالمثل الفاعلين التونسيين الذين تفرض عليهم قيودا على التنقل بسبب التشدد في سياسة الهجرة".

ويستنتج بالقول "على تونس أن تحسن التفاوض في المرحلة المقبلة والتوجه إلى شراكة حقيقية بفتح المجال الأوروبي نحو المنتج التونسي ونقل التكنولوجيا إليها".

وحسب تقدير نبيل عبده، مستشار أوكسفام الإقليمي للسياسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن 20 سنة من عدم الاتساق في السياسات تسببت في إلحاق أضرار جسيمة بأكثر الفئات فقرا وضعفا في شمال أفريقيا.

والصادرات حسب المعايير التي يعتمدها صندوق النقد الدولي، سنجد أن تونس تعاني من عجز تجاري دائم مع الاتحاد الأوروبي، موضحا أن "الاتحاد الأوروبي لا يخصص إلا 1 في المئة لدول الجوار من الناتج الخام، بينما اليابان تخصص 10 في المئة على سبيل المثال".

واستدرك "هذا لا يمنع من وجود قطاع مصدّر كليا إلى أوروبا الذي مكن من تشغيل 300 ألف تونسي، لكن تبقى العلاقة غير متوازنة لأن اتفاقية 1995 كلفت تونس 40 في المئة من نسجتها الصناعي".

وتعد أوروبا بالنسبة إلى تونس شريكا استراتيجيا بارزا، وتعززت العلاقات الأوروبية - التونسية منذ ثورة يناير 2011، حيث أبدت الدول الأوروبية دعمها لتونس في مرحلة الانتقال الديمقراطي مشيدة بتجربتها الديمقراطية.

وتبقى اتفاقات التجارة والعلاقات الاقتصادية محل تساؤل

في ظل غياب أي خيارات أخرى أمام المصنع التونسي، حسب ما ذهب إليه بن فرج، معلقا "ما زلنا في تبعية اقتصادية وثقافية لأوروبا.. كما أننا لم تطور أنفسنا بالبحث عن آفاق تعاون أخرى".

وحسب تقييم خبراء الاقتصاد، فإن اتفاق الشراكة بين الطرفين التونسي والأوروبي غير متوازن، حيث تولي دول الاتحاد الأولوية لفاعليها الاقتصاديين وتمنحهم الامتيازات، فيما تغض النظر على مصالح الفاعلين التونسيين ولا تنتهج سياسة المعاملة بالمثل.

ويجمع الخبراء على أن أهم تحدّي يواجهه تونس يتمثل في عدم قدرة اقتصادها، ولاسيما القطاعات الاستراتيجية، على تعزيز موقعها كشريك حقيقي مع أوروبا.

ويشير الخبير الاقتصادي محمد صادق جينسون لـ "العرب" إلى أن "الإشكالية في عدم توازن القوى بين تونس والاتحاد الأوروبي". وقال "إذا قمنا باحتساب الواردات

وسنة 1994، وهو ما أعاق طموحات التعاون الاقتصادي بين الدول المغربية وعرقل تطورها.

ويعتقد السياسي التونسي صبحي بن فرج، أن القضية أعمق وأشمل حيث يجب أن نطرح تساؤلات أخرى وهي "ماهي الخيارات البديلة في حال غياب الشراكة الأوروبية؟".

ويتابع بن فرج في تصريحه لـ "العرب" أن "على تونس الانفتاح على الصين وأوروبا وتطوير علاقاتها المغربية والأفريقية".

وحمل بن فرج مسؤولية فرض دول الاقتصاد شرونها على البلد إلى ضعف المفاوضات التونسي الذي لم يكن يمتلك المهارات الكافية لمناقشة الشروط الأوروبية. وتبع ذلك كانت المفاوضات لصالح الطرفين الأوروبي على حساب التونسيين.

إضافة إلى ذلك، فإن تفكك النسيج الصناعي قبل وبعد ثورة يناير جعل تونس في وضع غير تنافسي مع أوروبا

تطرح علاقة تونس التجارية مع شريكها التقليدي الاتحاد الأوروبي تساؤلات حول عوائد هذه العلاقة على مستوى التنمية الاقتصادية، خصوصا مع إقرار منظمات دولية بسياسة أوروبا غير المتكافئة التي تسببت في الركود، في وقت تتعالى فيه أصوات منادية بمراجعة هذه الشراكة وفتح أسواق جديدة مع الصين وأفريقيا.

الأوروبي. وأكدت المنظمة في تقريرها الذي نشر في الأونة الأخيرة أن "السياسات التجارية غير العادلة، وغير المشققة، والمزدوجة، التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في شمال أفريقيا ساهمت في فقدان الوظائف، واستنزاف العقول، والتأثيرات السلبية الساحقة على أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها".

ولاحظ التقرير أن سياسة أوروبا التجارية حرمت الناس من سبل العيش والفرص الاقتصادية في بلدانهم، ما دفعهم نحو الهجرة إلى أوروبا التي تمنحهم في نفس الوقت.

ويرى خالد شوكات السياسي التونسي في حديثه لـ "العرب" أن تونس مطالبة بشكل دوري بمراجعة علاقتها مع شريكها الاستراتيجي الأول وهو الاتحاد الأوروبي، مستدركا "لكن لو تمتد هذه المفاوضات إلى بقية دول المغرب العربي، فمن شأن ذلك أن يحسن موقع تونس التفاوضي".

وتأتي الدعوات إلى مراجعة الاتفاق وسط انتقادات لمساعي أوروبا للفرص اتفاق مع تونس معروف باسم "الليكا"، ويعني اتفاقية للتبادل التجاري الحر الشامل والمعتمق، فيما أبدت أوساط تونسية مخاوف وتحذيرات من خطورة الاتفاقية والمزيد من إغراق الاقتصاد المردي.

ويعد مشروع الاتفاقية امتدادا لاتفاقية التبادل الحر والشراكة التي أبرمتها تونس مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995، حيث كانت أول بلد من جنوب البحر المتوسط يوقع مثل تلك الاتفاقية. وكانت الشراكة في شكلها الأول تشمل المنتجات الصناعية، فيما تقترح النسخة التي يقع التفاوض بشأنها إبراج مجالات جديدة مثل الزراعة والخدمات. وأضاف شوكات "الأوروبيون يفاوضوننا مجتمعين، ونحن نفاوضهم فرادى، في حين أن العلاقات الأوروبية المغربية متطورة".

وبرأي شوكات "كلما كان بإمكاننا إحياء الرابطة المغربية وتوحيد المواقف، كلما انعكس ذلك إيجابا على العلاقات مع أوروبا".

ولم تعقد أي قمة على مستوى رؤساء الدول المغربية منذ قمة تونس



أمينة جبران صحافية تونسية

تونس - تواجه الشراكة التونسية - الأوروبية انتقادات كبيرة داخل الأوساط الاقتصادية، حيث يعتبر خبراء أن السياسة الأوروبية غير المتكافئة قادت إلى الركود، في ظل تسجيل أرقام خطيرة على مستوى فقدان الوظائف وهجرة الأدمغة وارتفاع نسب البطالة والفقير، ما وضع الشراكة الأوروبية على محك عدم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

ووجهت منظمة أوكسفام الدولية انتقادات حادة إلى دول الاتحاد الأوروبي بسبب سياساتها التجارية غير العادلة وغير المتكافئة في دول شمال أفريقيا وتونس والمغرب، ما قاد في النهاية إلى ركود في التنمية الاقتصادية.



خالد شوكات إحياء الاتحاد المغربي يحسن موقع تونس التفاوضي مع أوروبا



صادق جينون الإشكالية في عدم توازن القوى بين تونس والاتحاد الأوروبي

وتزامنت انتقادات أوكسفام، وهي تحالف يضم 19 منظمة خيرية دولية هدفه مكافحة الفقر، مع مرور أكثر من عشرين عاما على توقيع تونس اتفاق التجارة مع أوروبا، حيث وقع الاتفاق الذي يهدف إلى فتح قنوات للتجارة الحرة في يوليو 1995.

وجاء تقرير المنظمة بعنوان "غياب الانسجام في العمق"، والذي يبحث في كيفية تأثير 20 سنة من مفاوضات التجارة والهجرة غير المتكافئة بين الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا، حيث أن المغرب وتونس "أكبر الخاسرين" من سياسات التجارة والهجرة للاتحاد

أدنوك تضاعف استثماراتها الرأسمالية

أبو ظبي - أعلن المجلس الأعلى للبترول في أبوظبي الأحد أنه اعتمد خطة جديدة لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) تقوم على زيادة استثماراتها الرأسمالية إلى 448 مليار درهم (121.97 مليار دولار) بين 2021 و2025.

أقر المجلس كذلك ترسية مناطق جديدة للبترول والغاز ضمن الجولة الثانية من مزايده تنافسية أطلقتها أبوظبي وأعلن اكتشاف ملياري برميل من النفط التقليدي و22 مليار برميل غير تقليدي قابلة للاستخلاص.

وكانت الإمارات قد أعلنت الأحد عن اكتشاف ملياري برميل من النفط الخام التقليدي.

وقال المجلس الأعلى للبترول في بيان إنه سجل اكتشافات جديدة لموارد النفط غير التقليدية القابلة للاستخلاص في مناطق برية تقدر كمياتها بحوالي 22 مليار برميل من النفط، إضافة إلى زيادة احتياطيات النفط التقليدية بمقدار ملياري برميل من النفط في إمارة أبوظبي، واعتمد المجلس خلال اجتماع عقده الإثنين برئاسة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي إن اكتشاف "أدنوك" مصادر نפט غير تقليدية في مناطق برية وزيادة الاحتياطي النطفي من الموارد التقليدية، يأتي نتيجة لجهودها لتحقيق أقصى قيمة ممكنة من احتياطيات الموارد الهيدروكربونية لصالح وخدمة دولة الإمارات، حيث تستهمس الموارد الجديدة في تعزيز أمن الطاقة في الدولة وترسيخ مكانتها موردا عالميا أساسيا وموثوقا لاجود أنواع النفط الخام.

إلى جانب انخفاض عائدات النفط. وحذر خبراء الاقتصاد من أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمواجهة الوضع على نطاق واسع، فإن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيمسح أمرا لا مفر منه.

ودخلت الجزائر منذ فبراير الماضي في جولة حاسمة لإعادة هيكلة شركة سوناطراك، إحدى بؤر الفساد في عهد الحكومات السابقة، في تحرك وصفه محللون آنذاك بأنه منقوص إذا لم تتمكن الحكومة من تغيير العقلية القديمة في التعامل مع قطاع النفط والغاز.

انهيار الطلب يقوّض صادرات الغاز الجزائرية

بلغت إيرادات النفط والغاز 33 مليار دولار في 2019 ومن المتوقع أن تسجل 23 مليار دولار في العام الحالي.

وقال عطار إن "إجمالي إنتاج الغاز سيصل إلى 126 مليار متر مكعب، مقابل 127 مليار متر مكعب في 2019، إذ تأثر الإنتاج بتقادم الحقول ونقص الاستثمارات بينما نما الاستهلاك المحلي 5.3 في المئة سنويا منذ 2009 ليصل إلى 46 مليار متر مكعب العام الماضي".

وسنت الجزائر العام الماضي قانونا للطاقات يستهدف تعزيز الجاذبية الاستثمارية لقطاع النفط والغاز لكنها لم تنشر بعد لائحته التنفيذية الضرورية للاستثمار بها عند أخذ قرارات الاستثمار.

ويهدد التراجع غير المسبوق للطلب العالمي على الغاز الدول المصدرة لهذا المنتج بالانهيار مثل الجزائر التي تراجع نشاطها الاقتصادي بصفة متسارعة أكثر منذ انتشار فيروس كورونا.

واعلنت حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون عن تنصيب إدارة جديدة في أعلى هرم النزاع النفطية للدولة، في أحدث خطوات تنفيذ الإصلاحات العاجلة، التي يطالب بها الحراك الشعبي منذ الإطاحة بحكم الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة.

وبحسب التاخر في تنفيذ استراتيجيتها واضحة المعالم لتطوير القطاع حجم العراقل المتراكمة والتي زادت الأزمة الاقتصادية منذ منتصف 2014، أمام تنفيذ خطط الخروج من الاقتصاد الريعي.

ويرى محللون أن الخطوة التي اتخذتها الجزائر لترتيب عمل الشركة وجعلها تؤدي دورها بالشكل المطلوب ليست كافية إذا لم يصاحب هذه الخطوة برنامج متكامل لتغيير عقلية إدارة قطاع النفط والغاز.

وتفاقت التحديات أمام الحكومة الجزائرية التي باتت تحصي الخسائر الواحدة تلو الأخرى حيث من المتوقع انخفاض صادرات الغاز مدفوعة بانهيار الطلب العالمي بفعل فيروس كورونا والمنافسة الأميركية.

الجزائر - زاد انهيار الطلب على الغاز من الضغوط على الحكومة الجزائرية حيث قلل هوامش تحركها بفعل انهيار إيرادات الغاز والنفط معا، ما راكم المزيد من التحديات في وقت تشهد فيه البلاد أزمة نقص سيولة صاحبها عجز قياسي في الموازنة. ونسبت وكالة رويترز لوزير الطاقة الجزائري عبدالمجيد عطار قوله إن "من

ويواجه الاقتصاد الجزائري ضربات متتالية بسبب اعتماده الشديد على سلعة وحيدة وهي صادرات الغاز، ودرجة ضئيلة على صادرات النفط، التي تتعرض هي الأخرى إلى تراجع العوائد.

ويرجع الانخفاض بشكل رئيسي إلى ركود الإنتاج وارتفاع الاستهلاك المحلي وعدم كفاية الاستثمار. وبلغت صادرات الجزائر من الغاز ذروتها في 2005 عند 64 مليار متر مكعب. وسجلت الصادرات 51.4 مليار متر مكعب في 2018 وتستمد الجزائر 95 في المئة من إيراداتها الخارجية من مبيعات النفط والغاز.

وتسببت جائحة كورونا في انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل،

تفاقت التحديات أمام الحكومة الجزائرية التي باتت تحصي الخسائر الواحدة تلو الأخرى حيث من المتوقع انخفاض صادرات الغاز مدفوعة بانهيار الطلب العالمي بفعل فيروس كورونا والمنافسة الأميركية.



غاز في مرمي النيران

122 مليار دولار قيمة زيادة الاستثمارات التشغيلية لشركة بترول أبوظبي بين 2021 و2025

ومؤخرا أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك"، عن إبرام ثلاثة عقود تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 1.19 مليار درهم (حوالي 324 مليون دولار) لتطوير عمليات في عدد من الحقول البرية وتعزيز الكفاءة التشغيلية ضمن سعيها لتنفيذ استثمارات مسؤولة لتحقيق استراتيجيتها المتكاملة 2030 للنمو الذكي.